العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الإثنين 2026/08/03 - 20 صفر 1448
السنة 49 العدد 13877
Monday 03/08/2026
49th Year, Issue 13877
www.alarab.co.uk

القوة الاقتصادية للجالية التونسية

تحويلات التونسيين بالخارج ركيزة استقرار الاقتصاد الوطني

علي قاسم

تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج لم تعد مجرد بند في الإحصاءات المالية أو رقمًا يضاف إلى ميزان المدفوعات في نهاية كل عام، بل تحولت إلى أحد أهم الأعمدة التي يستند إليها الاقتصاد التونسي في مواجهة التقلبات العالمية والتحديات الداخلية. وعندما تقترب قيمة هذه التحويلات من ثلاثة مليارات دولار خلال عام واحد، فإن أهمية هذا الإنجاز لا تكمن في حجمه المالي فحسب، بل في الرسالة الاقتصادية التي يحملها: ملايين التونسيين في الخارج أصبحوا شريكًا مباشرًا في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لبلادهم.

في الوقت الذي تتنافس فيه دول العالم على مصادر التمويل الخارجي، وتواجه فيه الاقتصادات الناشئة ضغوطًا متواصلة على احتياطيات النقد الأجنبي، تمثل تحويلات الجاليات الوطنية أحد أكثر مصادر التمويل استقرارًا واستدامة. فهي لا ترتبط بشروط سياسية كما هو الحال بالنسبة إلى القروض، ولا تتأثر بسرعة بتقلبات الأسواق المالية كما يحدث مع الاستثمارات قصيرة الأجل، كما أنها لا تزيد من أعباء الدين الخارجي. ولهذا أصبحت المؤسسات المالية الدولية تنظر إلى التحويلات بوصفها عنصرًا مهمًا في تعزيز قدرة الدول على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية.

> ما تكشفه الأرقام أن الجالية التونسية لم تعد مجرد امتداد اجتماعي للوطن بل أصبحت أحد أصوله الاقتصادية الأكثر قيمة

وبالنسبة إلى تونس، تكتسب هذه التحويلات أهمية مضاعفة. فالاقتصاد التونسي يمر منذ سنوات بمرحلة تتسم بارتفاع الحاجة إلى العملات الأجنبية، في ظل زيادة فاتورة الواردات، وتحديات التمويل الخارجي، وتقلبات الاقتصاد العالمي. وفي مثل هذا السياق، توفر تحويلات التونسيين بالخارج تدفقات منتظمة من النقد الأجنبي، تسهم في دعم احتياطي البلاد من العملات الصعبة، وتمنح البنك المركزي هامشًا أكبر في إدارة السياسة النقدية والحفاظ على قدر من الاستقرار في سوق الصرف.

تحويلات الجالية تعيد رسم المشهد الاقتصادي

لكن اختزال أهمية هذه التحويلات في بعدها المالي وحده سيكون قراءة ناقصة. فهي ليست مجرد أموال تعبر الحدود، بل تعبير عن علاقة اقتصادية وإنسانية مستمرة بين الجالية ووطنها الأم. إنها تعكس مستوى الثقة الذي يحافظ عليه التونسيون في الخارج تجاه أسرهم ومجتمعهم، كما تؤكد أن الهجرة، رغم ما تفرضه من تحديات اجتماعية، يمكن أن تتحول إلى قوة تنموية حقيقية عندما تُدار ضمن رؤية اقتصادية واضحة.

وتشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي نجحت في تحويل تحويلات مواطنيها إلى محرك للنمو لم تنظر إليها باعتبارها موردًا ماليًا مؤقتًا، بل باعتبارها رأس مال وطنيًا يمتد عبر الحدود. فالجاليات لم تعد مجرد مصدر للتحويلات، بل أصبحت أيضًا قناة لنقل المعرفة، والخبرات، والعلاقات التجارية، والاستثمارات، والتكنولوجيا، وهو ما يوسع مفهوم مساهمة المغتربين في الاقتصاد الوطني إلى ما هو أبعد بكثير من قيمة الأموال المحولة.

وفي الحالة التونسية، تظهر هذه الحقيقة بوضوح. فجزء كبير من الأموال التي يرسلها التونسيون في الخارج يذهب مباشرة إلى الأسر، ما يساعد على تحسين مستوى المعيشة، ودعم القدرة الشرائية، وتخفيف آثار التضخم على الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل. كما تسهم هذه التدفقات في تمويل التعليم الجامعي، والرعاية الصحية، وتحسين السكن، وهي مجالات لا تنعكس آثارها على الاستهلاك فحسب، بل على جودة رأس المال البشري الذي يمثل أساس التنمية الاقتصادية طويلة المدى.

ومن منظور اقتصادي أشمل، تؤدي هذه التحويلات دورًا يشبه "المثبت التلقائي" للاقتصاد. ففي الفترات التي تتباطأ فيها الأنشطة الاقتصادية أو ترتفع فيها الضغوط التضخمية، تستمر الأموال المحولة في الوصول إلى الأسر بوتيرة مستقرة نسبيًا، ما يحد من تراجع الاستهلاك المحلي ويحافظ على استمرار النشاط في قطاعات التجارة والخدمات والأسواق المحلية. ولذلك ينظر كثير من الاقتصاديين إلى تحويلات المغتربين باعتبارها من أكثر التدفقات المالية قدرة على مقاومة الأزمات مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

ولعل أهم ما تكشفه الأرقام الأخيرة هو أن الجالية التونسية لم تعد مجرد امتداد اجتماعي للوطن، بل أصبحت أحد أصوله الاقتصادية الأكثر قيمة. فهي توفر للدولة موردًا مستدامًا من النقد الأجنبي، وتوفر للأسر شبكة أمان اجتماعي، وتوفر للاقتصاد المحلي طلبًا مستمرًا يدعم النشاط التجاري والاستثماري. وهذا التحول يفرض بدوره إعادة النظر في السياسات العامة، بحيث تنتقل العلاقة مع الجالية من إدارة شؤون الهجرة إلى بناء شراكة اقتصادية طويلة الأجل تقوم على الاستثمار والثقة والمصالح المشتركة.

إذا كانت تحويلات التونسيين بالخارج تمثل قصة نجاح إنسانية واقتصادية في آن واحد، فإن أهميتها تتجلى بصورة أوضح عند النظر إليها من زاوية الاقتصاد الكلي. فهذه التدفقات المالية لا تدخل إلى البلاد باعتبارها مجرد تحويلات شخصية، بل تؤدي وظائف اقتصادية متعددة تجعل أثرها يتجاوز المستفيدين المباشرين منها ليشمل الاقتصاد الوطني بأكمله.

أولى هذه الوظائف تتمثل في دعم ميزان المدفوعات، وهو أحد المؤشرات الأكثر حساسية في الاقتصادات الناشئة. فكل دولار يدخل عبر القنوات الرسمية يخفف الضغط على الطلب على العملات الأجنبية، ويسهم في تعزيز قدرة الدولة على تمويل الواردات، وسداد الالتزامات الخارجية، والحفاظ على استقرار المعاملات التجارية مع العالم. وفي ظل التحديات التي تواجهها الأسواق العالمية، أصبحت هذه التدفقات عنصرًا مهمًا في تعزيز مرونة الاقتصاد التونسي وقدرته على مواجهة الصدمات.

ولا يقتصر أثر ذلك على المؤشرات المالية، بل يمتد إلى السياسة النقدية نفسها. فارتفاع تدفقات النقد الأجنبي يمنح البنك المركزي هامشًا أوسع لإدارة الاحتياطيات من العملات الأجنبية، ويعزز الثقة في استقرار السوق المالية، ويحد من الضغوط التي قد تنشأ نتيجة تقلبات أسعار الصرف.

الزيدي يوجّه رسالة حاسمة للميليشيات: العراق ليس منصة لاستهداف الجوار

بغداد - لم يكن الاجتماع الأمني الطارئ الذي ترأسه رئيس الوزراء العراقي والقائد العام للقوات المسلحة علي فالح الزيدي مجرد متابعة لتطور أمني عابر، بل حمل رسالة سياسية وأمنية واضحة إلى الفصائل المسلحة الحليفة لإيران، مفادها أن الحكومة العراقية لن تسمح بتحويل أراضي البلاد إلى منصة لتهديد دول الجوار، وأن قرار السلم والحرب يجب أن يبقى بيد الدولة وحدها.

وجاء موقف الزيدي بعد تقارير عن هجمات استهدفت دولا مجاورة انطلاقا من الأراضي العراقية، ليؤكد أن بغداد تدرك حجم المخاطر التي قد تترتب على استمرار تحرك الميليشيات خارج إطار الدولة، سواء على مستوى الأمن الداخلي أو علاقات العراق الإقليمية. وشدد الزيدي خلال الاجتماع على "منع أي تجاوز أو تهديد ينطلق من الأراضي العراقية تجاه دول الجوار"، كما وجه بتشكيل لجنة أمنية مشتركة ووضع "آليات رادعة" تحول دون تكرار مثل هذه الحوادث، في إشارة غير مسبوقة إلى أن الحكومة لا تكتفي بإدانة التجاوزات، بل تسعى إلى منعها عبر إجراءات تنفيذية وأمنية.

ويحمل هذا الموقف أكثر من رسالة، أولها طمأنة دول الجوار بأن الحكومة العراقية تنأى بنفسها عن أي هجمات تنفذها جماعات مسلحة خارج منظومة الدولة، وأن بغداد حريصة على احترام مبادئ حسن الجوار وعدم السماح باستخدام أراضيها للإضرار بمحيطها الإقليمي، وأنها لن توفر مظلة لأي جهة تتجاوز الخطوط الحمراء الحكومية وتعزيز الأمن والاستقرار، إلى جانب التأكيد على جاهزية القوات المسلحة لإحباط أي محاولة تستهدف دول الجوار، بمثابة إعلان عن تمسك الدولة باحتكار استخدام القوة، وإعادة تثبيت دور المؤسسات العسكرية والأمنية باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بحماية السيادة وإدارة الملفات الأمنية.

بقطع النظر عن الجهات السياسية التي قد تقف وراءها.

وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة إذا تعلق الأمر بالسعودية، التي أصبحت تمثل بالنسبة للعراق شريكا سياسيا واقتصاديا أساسيا، وتعوّل عليها بغداد في دعم جهودها لمعالجة أزماتها الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز مشاريع الربط الإقليمي في مجالات الطاقة والنقل والتنمية.

ومن هذا المنطلق، فإن أي اعتداء على المملكة أو غيرها من دول الخليج لا يهدد العلاقات الثنائية فحسب، بل يضع العراق أمام مخاطر سياسية واقتصادية قد تعرقل مسار انفتاحه العربي الذي عملت الحكومات العراقية المتعاقبة على ترسيخه خلال السنوات الأخيرة.

كما يعكس خطاب الزيدي محاولة لتأكيد أن الحكومة هي صاحبة القرار الأمني والعسكري في البلاد، في مواجهة الانطباع الذي ترسخ خلال سنوات بأن الفصائل المسلحة تمتلك هامشا واسعا من الاستقلالية، وأن الحكومات العراقية غالبا ما تضطر إلى مراعاة نفوذها السياسي والعسكري.

ولهذا تبدو التعليمات الصادرة إلى الأجهزة الأمنية بإنفاذ القانون

تقرأون في العدد

- جيوسياسة الغلاف الجوي: عندما تصبح السماء سلاح إكراه صامت — ص2
- خمس سنوات تكفي... الليبيون يسحبون الثقة من حكومة الدبيبة — ص3
- أنس الباز.. ممثل الهامش والإنسان المأزوم في السينما المغربية — ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

من الشيطان الأكبر إلى مضيق هرمز: هل غيّرت إيران معركتها؟

حين اندلعت الثورة الإيرانية عام 1979، بدا أن الشرق الأوسط يقف أمام نموذج سياسي جديد لا يشبه الأنظمة التي سبقته. لم تقدم الجمهورية الإسلامية نفسها بوصفها دولة تبحث عن النفوذ أو المصالح التقليدية، بل باعتبارها "ثورة" تحمل رسالة عابرة للحدود. كانت مفردات مثل "الشيطان الأكبر"، و"الموت لأمريكا"، و"إزالة إسرائيل" تشكل العمود الفقري لخطابها السياسي، حتى بدا وكأن الصراع مع الولايات المتحدة وإسرائيل ليس مجرد خلاف سياسي، وإنما معركة وجودية ذات بعد عقائدي.

بعد نصف قرن، يبدو المشهد مختلفًا إلى حد بعيد. فحين يتابع العالم الخطاب الإيراني اليوم، يلاحظ أن مفردات مثل مضيق هرمز، وأسواق الطاقة، والعقوبات الاقتصادية، وسلاسل الإمداد العالمية، أصبحت تتصدر التصريحات الرسمية أكثر مما تتصدرها الشعارات الثورية القديمة. وإذا كانت الثورة قد بدأت برفع راية الأيديولوجيا، فإن الجمهورية الإسلامية تتحدث اليوم بلغة الاقتصاد والجغرافيا السياسية. فهل غيّرت إيران معركتها بالفعل، أم أنها غيّرت فقط أدواتها ولغتها؟

في السنوات الأولى للثورة، أدركت القيادة الإيرانية أن بناء الشرعية الداخلية والإقليمية يحتاج إلى سردية تتجاوز حدود الدولة القومية. فجاء مفهوم "الشيطان الأكبر" ليمنح الصراع مع الولايات المتحدة بعدًا أخلاقيًا وعقائديًا، بينما منح شعار "تحرير فلسطين" الثورة بعدًا عربيًا وإسلاميًا مكّنها من مخاطبة جماهير خارج إيران نفسها. كانت تلك الشعارات تؤدي وظيفة سياسية بقدر ما كانت تعبر عن قناعة أيديولوجية؛ إذ وفرت لإيران قدرة استثنائية على تقديم نفسها بوصفها رأس حربة في مواجهة الهيمنة الغربية.

لم تكن الشبكات الإقليمية التي بنتها إيران مجرد أدوات أمنية أو عسكرية، بل كانت امتدادًا طبيعيًا لهذا المشروع الفكري. فالعلاقة مع حزب الله في لبنان، ودعم فصائل فلسطينية، ثم توسيع النفوذ في العراق وسوريا واليمن، جميعها قُدمت ضمن إطار "محور المقاومة". وكانت قوة هذا الخطاب تكمن في أنه منح المشروع الإيراني غطاءً أخلاقيًا يتجاوز الحسابات التقليدية للدول، بحيث أصبح النفوذ يُسوَّق باعتباره التزامًا ثوريًا وليس توسعًا جيوسياسيًا.

غير أن الزمن لا يختبر الأنظمة فحسب، بل يختبر أيضًا أفكارها. فالعقوبات الاقتصادية المتراكمة، والعزلة الدولية، والتكاليف الباهظة للانخراط في أزمات إقليمية متعددة، فرضت على إيران واقعًا مختلفًا عن ذلك الذي رافق ولادة الثورة. ولم تعد الأولوية تقتصر على تصدير الثورة أو الحفاظ على الخطاب الأيديولوجي، بل أصبحت تتعلق أيضًا بكيفية حماية الاقتصاد الوطني، وتأمين الإيرادات، ومنع انهيار العملة، واحتواء الضغوط الاجتماعية المتزايدة.

هنا بدأ التحول الأكثر أهمية. لم يعد التهديد الإيراني للعالم يتمثل في الدعوة إلى الثورة بقدر ما أصبح يتمثل في القدرة على تعطيل الملاحة البحرية أو التأثير في أسواق الطاقة العالمية. وتحول مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء مهم من تجارة النفط العالمية، إلى الورقة الأكثر حضورًا في الخطاب السياسي الإيراني. فكلما تصاعدت الضغوط الغربية أو توسعت العقوبات، عاد الحديث عن المضيق باعتباره نقطة الاختناق التي تستطيع طهران من خلالها رفع تكلفة أي مواجهة.

هذا التحول يكشف تغيرًا في طبيعة أدوات القوة أكثر مما يكشف تغيرًا في طبيعة المشروع نفسه. فالدول، مهما كانت أيديولوجيتها، تنتهي غالبًا إلى استخدام ما تمنحه الجغرافيا من أوراق قوة. وإيران ليست استثناءً من هذه القاعدة. فهي تدرك أن الاقتصاد العالمي أكثر حساسية تجاه اضطراب إمدادات الطاقة من حساسيته تجاه الشعارات السياسية، وأن تهديد الأسواق قد يكون أكثر تأثيرًا من رفع الشعارات الثورية.

لكن اختزال هذا التحول في كونه انتصارًا للبراغماتية على الأيديولوجيا قد يكون استنتاجًا متسرعًا. فالأيديولوجيا في التجربة الإيرانية لم تختف، بل أعادت تموضعها. بعبارة أخرى، لم تستبدل إيران عقيدتها بالجغرافيا، وإنما جعلت الجغرافيا تخدم العقيدة.

ويمكن تفسير هذا التحول أيضًا من زاوية داخلية. فالأجيال الإيرانية الجديدة تختلف عن الجيل الذي عاش الثورة والحرب العراقية الإيرانية. أولويات قطاعات واسعة من المجتمع أصبحت ترتبط بتحسين مستويات المعيشة، وفرص العمل، والانفتاح الاقتصادي، أكثر من ارتباطها بالشعارات الثورية، وهو ما دفع صناع القرار إلى إعطاء الملفات الاقتصادية مساحة أكبر في الخطاب السياسي.

> مفهوم «الشيطان الأكبر» منح الصراع مع أميركا بعدًا عقائديًا بينما منح شعار «تحرير فلسطين» الثورة بعدًا عربيًا وإسلاميًا

أما على المستوى الإقليمي، فقد تغيرت البيئة التي ازدهر فيها الخطاب الثوري الإيراني. فالكثير من المجتمعات العربية باتت تنظر إلى الصراعات الممتدة بمنظار مختلف، بعدما دفعت أثمانًا باهظة من الاستقرار والتنمية. كما أن صعود أولويات الاقتصاد والاستثمار والتكنولوجيا في المنطقة جعل الخطابات التعبوية أقل قدرة على استقطاب الرأي العام مقارنة بما كانت عليه في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. لذلك لم يعد كافيًا لإيران أن تتحدث بلغة الثورة وحدها، بل أصبحت مضطرة إلى مخاطبة عالم تحكمه حسابات المصالح أكثر من الشعارات.

ومع ذلك، فإن السؤال الأهم يبقى: هل نحن أمام تراجع حقيقي عن الأيديولوجيا، أم أمام هدنة تكتيكية فرضتها موازين القوى؟

التاريخ يقدم أمثلة عديدة لأنظمة ثورية أعادت ترتيب أولوياتها دون أن تتخلى عن سرديتها المؤسسة. فقد احتفظت الصين بالحزب الشيوعي بينما تبنت اقتصاد السوق، وحافظت كوبا لعقود على خطابها الثوري رغم اضطرارها إلى الانفتاح الاقتصادي في مراحل مختلفة. وفي كلتا الحالتين، لم تختفِ الأيديولوجيا، بل تحولت من برنامج عمل يومي إلى مرجعية سياسية تُستدعى عند الحاجة. وربما ينطبق الأمر ذاته على إيران، حيث تبدو البراغماتية اليوم وسيلة لضمان بقاء النظام، لا بديلًا عن هويته.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2026/08/03
السنة 49 العدد 13877

جيوسياسة الغلاف الجوي: عندما تصبح السماء سلاح إكراه صامت

عسكرة الطقس ومواجهة مخاطر الاستعمار المناخي على الجنوب

بينما تُقدَّم هذه التقنيات باعتبارها أدوات لمواجهة التغير المناخي، يثير استخدامها المحتمل أسئلة عميقة حول حدود السيادة، ومستقبل الأمن الدولي، وإمكان تحول التحكم في المناخ إلى أداة جديدة للنفوذ والإكراه. وفي هذا السياق، يناقش هذا المقال الأبعاد الجيوسياسية لهندسة المناخ، وانعكاساتها المحتملة على العالم العربي وأفريقيا، والتحديات التي تفرضها على النظام الدولي في العقود المقبلة.

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين باريس 8

لسنوات طويلة، علمونا أن المناخ قدر محتوم: فصول تتبدل، وأمطار تهطل، وشمس تشرق على الجميع بالعدل. لكن، خلف كواليس المختبرات ومراكز الأبحاث الاستراتيجية في عواصم الكبار، يُعاد كتابة قواعد اللعبة. إذ لم يعد الطقس مجرد ظاهرة طبيعية نتكيف معها، بل تحول إلى "سلاح قادم" في حروب الخفاء. وبينما يعجز العالم عن كبح الانبعاثات، تلوح ديكتاتورية جديدة تسيطر على مفاتيح السماء، لتتحول أشعة الشمس من نعمة إلهية إلى أداة هيمنة وصراع سيادي.

وقد سُوِّق التغيّر المناخي على أنه "أزمة بيئية كبرى" ناتجة عشوائيًا عن إرث الثورة الصناعية، غير أن الدوائر المغلقة تنظر إليه بمنظور براغماتي بحت، باعتباره ساحة المعركة الجيوسياسية القادمة. ولم يعد الأمر مجرد تكهنات نظرية، بل تحول إلى برامج بحثية ممولة بعشرات الملايين داخل أعرق الجامعات ومراكز التفكير العالمية.

> يقدم أنصار هندسة الستراتوسفير مبرراتهم بوصف التبريد الاصطناعي «طوق نجاة مؤقتًا» لتجنب النقاط العمياء المناخية

ففي جامعة هارفارد الأمريكية، تصدرت مشاريع مثل "مشروع أبحاث التحكم في الستراتوسفير" واجهات النقاش العلمي لدراسة تفاعل الهباء الجوي مع أشعة الشمس، بينما تتسابق جامعات أخرى، كجامعة أكسفورد، عبر "مبادرة أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية"، بالتوازي مع أبحاث مكثفة تجريها جامعة كامبريدج ومؤسسات أكاديمية وبحثية كبرى في الصين وروسيا.

كما تنشط مختبرات وطنية أمريكية كبرى، مثل مختبرات لورانس ليبرمور وباركلي، في تطوير نماذج حاسوبية فائقة السرعة، بقيادة نخبة من الباحثين، مثل ديفيد كييث وألان روبوك، لتقييم كفاءة تقنيات حقن الجسيمات العاكسة وتوظيفها في تعديل درجات حرارة أقاليم كاملة.

وفي خضم هذا السباق، تتبدى مواقف القوى الكبرى بتباينات واضحة؛ فبينما يواجه الغرب نقاشات أخلاقية ورفضًا مجتمعيًا، فإنه يقود فعليًا سباق التجارب والتمويل الميداني لتطوير هذه التقنيات.

ولا تكتفي الصين بالنمذجة الحاسوبية، بل تقود أكاديمية العلوم الصينية وجامعتها العريقة "تسينغهوا" برامج وطنية ممولة بسخاء لامتلاك "الزمام التقني"، وضمان ألا تقع سيادة أجوائها رهينة لقرار أمريكي أحادي، مع التركيز على حماية الرياح الموسمية الآسيوية.

في المقابل، يتسم الموقف الروسي ببراغماتية حذرة ترى في التبريد الاصطناعي مكاسب محتملة لأراضيها السيبيرية المتجمدة، لكنها تعتبره، في الوقت ذاته، سلاحًا استراتيجيًا ترفض احتكاره غربيًا، ضمانًا لحق الرد.

أما أوروبيًا، فتتميز فرنسا، عبر علمائها ومؤسساتها، مثل "معهد بيير سيمون لابلاس" و"المركز الوطني للبحث العلمي"، بتبني رفض أخلاقي وسياسي صارم يحذر من "اللعبة الخطرة" الكامنة وراء حقن الهباء الجوي، وتدفع باريس باتجاه حوكمة دولية تحظر التجارب الأحادية، لمنع تحول الغلاف الجوي إلى ساحة حرب تكنولوجية مدمرة.

ويبرر هذا الخوف قيام "ديكتاتورية الطقس" بأبشع صورها، عبر اجتماع حكومات ومراكز أبحاث على تبني حلول راديكالية لا تقف عند خفض الانبعاثات، بل تتعداها إلى التدخل المباشر في هندسة كوكب الأرض، هربًا من جحيم الحرائق، ولو على حساب الاستقرار البيئي للآخرين.

فلم تعد المعركة مقصورة على الصراعات التقليدية على النفط والبيانات، بل امتدت إلى أبعد نقطة في الأعلى... إلى الغلاف الجوي ذاته، ليدخل العالم عصر السيطرة المطلقة على مقدرات المناخ. ويمثل التبريد الاصطناعي ردًا أحاديًا خطيرًا قد ينتج تداعيات مناخية أشد خطورة على دول الجنوب العالمي. ذلك أن القوى الكبرى اليوم تلتف على هذه الاتفاقية تحت غطاء "البحث العلمي المدني لحماية الأرض"، وتحاول الالتفاف على "اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية" لعام 1977.

يقدم أنصار هندسة الستراتوسفير، وفي مقدمتهم علماء هارفارد، مبرراتهم بوصف التبريد الاصطناعي "طوق نجاة مؤقتًا" لخفض الارتفاع السريع في درجات حرارة الكوكب، وتجنب النقاط العمياء المناخية، ريثما تنجح البشرية في التحول الطاقي. غير أن هذا التبرير يسقط أمام محك الواقع؛ فهو لا يعدو أن يكون "مسكنًا كيميائيًا" خطيرًا تروج له الدوائر الرأسمالية والتقنية، للتهرب من التزامات خفض الانبعاثات الحقيقية، وتحويل غلاف الأرض إلى حقل تجارب مفتوح يمنح القوى الكبرى صك التحكم المطلق بمصير الجنوب العالمي.

سباق تسلح مناخي بلا رصاص: من يملك السيادة؟

في قلب هذه الثورة التقنية يبرز مفهوم الهندسة الجيولوجية، وتحديدًا تقنية حقن الهباء الجوي في طبقة الستراتوسفير. وتكمن الفكرة، ببساطة، في محاكاة ما تفعله الانفجارات البركانية الكبرى؛ إذ تُطلق طائرات عملاقة محملة بجزيئات الكبريت أو الهباء الجوي لتعليقها على ارتفاعات شاهقة، بهدف عكس جزء من أشعة الشمس وتبريد الأرض اصطناعيًا. لكن هذا الهروب الأمامي نحو التبريد الاصطناعي لا يحدث في فراغ بريء، بل يمثل حلقة جديدة من عسكرة الغلاف الجوي، بحيث تتحول السماء، التي كانت دائمًا رمزًا للاتساع والمشاع الإنساني، وملاذًا روحيًا ومفتوحًا للبشرية، إلى فضاء استراتيجي مغلق، وخاضع لحسابات الردع والمواجهة، في مشهد يعيد إلى الأذهان ذكريات سباق التسلح النووي وسباق الفضاء إبان الحرب الباردة، مع فارق جوهري واحد: إن السلاح هنا هو الطقس ذاته، والضحايا هم شعوب بأكملها لا تملك حتى حق الاعتراض على سلب سمائها.

هذا التحول الخطير في طبيعة الصراع يفتح الباب على مصراعيه أمام معضلة أعمق. فبينما تتقاطع طموحات التكنولوجيا مع عجز الدبلوماسية الدولية عن كبح الانبعاثات، تبرز المعضلة الكبرى المتمثلة في غياب أي مظلة قانونية أو أخلاقية تحكم تقنيات التعتيم الاصطناعي، لتتجسد أزمة سيادة غير مسبوقة تختصرها تساؤلات مرعبة: من يملك مفتاح الشمس؟

وتعود جذور هذه الأزمة إلى الفراغ التشريعي القاتل في القانون الدولي، الذي لا يضع ضوابط واضحة تحظر أو تنظم التدخل الأحادي في الغلاف الجوي، مما يمنح قوى عظمى، مثل الولايات المتحدة أو الصين، أو حتى أثرياء التكنولوجيا، حرية مطلقة لتجربة هندسة الكوكب دون إذن مسبق. بل إن هذا الفراغ المروع يشرع بابًا خلفيًا لصراعات القوة الخفية، حيث تتصرف الشركات العابرة للحدود وأثرياء التقنية كأسياد جدد للكون، بمعزل عن أي تفويض شعبي أو أممي، مما يجعل القوانين السيادية القائمة عاجزة تمامًا عن حماية المجالات الحيوية للدول الضعيفة، ويترك الأجواء مسرحًا مستباحًا لمغامرات علمية غير محسوبة النتائج.

وتشتد خطورة الرهانات هنا، لأن هذا "التبريد الأحادي" يتحول إلى سلاح ذي حدين؛ فبينما تحاول دولة ما حماية أراضيها من التوهج الحراري عبر حقن الستراتوسفير، قد تتسبب في دمار شامل عابر للحدود يتمثل في تغيير مسارات الرياح الموسمية، وتجفيف الأنهار، وخلق مجاعات وموجات جفاف أو فيضانات كارثية في مناطق هشة، كأفريقيا والشرق الأوسط، في ظل غياب تام لأي محاكم دولية أو آليات مساءلة ومحاسبة قادرة على ردع "دكتاتوريي الطقس"، أو تعويض الضحايا، ليصبح العالم أسيرًا لقرارات منفردة تقرر مصير البشرية من خلف أبواب مغلقة.

تداعيات هندسة المناخ على العالم العربي وأفريقيا

بعيدًا عن أضواء المختبرات الغربية ونقاشات النخبة الأكاديمية في واشنطن وبكين، تدور المعركة الجيوسياسية الحقيقية لهندسة المناخ في مناطق الهشاشة القصوى، وتحديدًا في العالم العربي وأفريقيا، حيث يتحول الغلاف الجوي إلى سلاح للإكراه الصامت وأداة هيمنة استراتيجية قادرة على إخضاع دول كاملة، دون إطلاق رصاصة واحدة أو تحريك جندي.

فمع تصاعد احتمالات لجوء القوى الكبرى، منفردةً، إلى التبريد الاصطناعي للأرض عبر تقنيات تعتيم الشمس، تتكشف السيناريوهات الكارثية الأكثر رعبًا لدول الجنوب العالمي. إذ تشير النماذج المناخية المتقدمة إلى أن العبث المتعمد بطبقة الستراتوسفير، وتعديل درجات حرارة أقاليم شاسعة في نصف الكرة الشمالي، سيؤدي حتمًا إلى خلل مدمر في أنظمة الدورة الهوائية والديناميكا الحرارية العالمية، مما يسفر عن تعطيل خطير لمواسم الأمطار الموسمية الحيوية في عمق القارة الأفريقية، وتعميق موجات الجفاف غير المسبوقة، وتسارع التصحر الذي يلتهم الأراضي الزراعية الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

وهنا يتبدى العمق الجيوسياسي للتهديد؛ فهذا التحول القسري في المناخ يتجاوز مفهوم الأزمة البيئية التقليدية، ليمنح القوى العظمى أداة سيطرة مطلقة على مقدرات الدول النامية. فمن يملك القدرة التقنية على التحكم في مسارات الرياح، ومواسم الأمطار، وكميات الهطول، يملك، ضمنًا، مفاتيح التجويع والتعطيش، ويستطيع إعادة هندسة خرائط النفوذ الاقتصادي والسياسي عبر التلاعب بالاستقرار المائي والغذائي لدول بأكملها.

وفي ظل هذا السيناريو، تجد المنطقة العربية وأفريقيا نفسها في عين العاصفة الاستراتيجية، مهددة بالتحول إلى "ساحة خلفية مستباحة" تتلقى الارتداد المدمر لقرارات تبريد أجوائية تتخذها عواصم شمالية، بمعزل عن أي اعتبار لمصير مئات ملايين البشر. هكذا يترسخ الاستعمار المناخي الأحدث في القرن الحادي والعشرين؛ استعمار لا يسيطر على الأراضي بالحديد والنار، بل يحتكر مفاتيح الغلاف الجوي، ليفرض خضوعًا اقتصاديًا وسياسيًا تامًا على عالم الجنوب.

وبينما يتسابق العالم نحو عسكرة الغلاف الجوي وديكتاتورية الطقس، تظل التغطيات الإعلامية العربية حبيسة قوالب تقليدية تحصر قضايا البيئة في مؤتمرات المناخ أو الأخبار الموسمية للحرائق. ويخلق هذا القصور البنيوي، وغياب العمق الاستقصائي في ملفات الهندسة الجيولوجية وصراع السيادة على ضوء الشمس، فجوة معرفية خطيرة، تاركًا المنطقة غافلة عن أخطر تهديد استراتيجي يمس أمنها المناخي والمائي والغذائي. ولمواجهة الهيمنة الغربية على سردية المناخ، يتطلع المشهد الإعلامي الواعي إلى تحديث أدواته عبر ركائز عملية فاعلة:

- **تفكيك التقنية المعقدة:** تحويل مفاهيم هندسة الستراتوسفير والهباء الجوي إلى قصص إنسانية تقرب الصورة إلى المواطن، وتربطها بمعيشته اليومية.
- **ربط البيئة بالأمن القومي:** نقل الموضوعات المناخية من صفحات المنوعات إلى صدارة التحليلات السياسية والاقتصادية، باعتبارها سلاحًا للإكراه الصامت.
- **التحقيقات العابرة للحدود:** إطلاق شبكات تعاون صحفي عربي – أفريقي لتتبع تمويلات التعتيم الشمسي، ومراقبة تداعياتها على الأحواض المائية.
- **استنهاض الدبلوماسية العلمية:** الضغط الإعلامي المستمر لخلق وعي برلماني وحكومي يبني "دبلوماسية مناخية سيادية" ترفض التجارب الأحادية.

من يمول هندسة الشمس؟

إن القفز نحو عسكرة الغلاف الجوي وديكتاتورية الطقس لا يحدث بمعزل عن ماكينة الرأسمالية العالمية؛ فخلف واجهات الأبحاث العلمية الرصينة ومشاريع تبريد الكوكب، تتشابك مصالح معقدة تجمع بين النخب الأكاديمية، وصناع القرار الاقتصادي، وأثرياء التكنولوجيا.

> مواجهة «ديكتاتورية الطقس» لا تقتصر على الاحتجاج الدبلوماسي بل تتطلب ثورة استراتيجية جذرية في وعي دول الجنوب

وهنا يبرز الوجه التجاري البحت لأزمة المناخ، حيث لم تعد قضايا البيئة مجرد تحديات وجودية، بل تحولت إلى سوق استثمارية ضخمة تهدف إلى جني أرباح طائلة عبر تسويق الحلول التكنولوجية الراديكالية، بوصفها بديلًا مراوغًا عن ترشيد استهلاك الوقود الأحفوري.

ففي عقر دار أعرق الجامعات العالمية، كجامعة هارفارد ومؤسسات أكسفورد وكامبريدج، تتلقى أبحاث الهندسة الجيولوجية وحقن الهباء الجوي تمويلات ضخمة، مجهولة المصدر أحيانًا، أو مدعومة من عمالقة التكنولوجيا الذين يروجون للتكنولوجيا بوصفها المخلص الأوحد للبشرية، طمعًا في إحكام السطوة الاقتصادية على مستقبل الطاقة والبيئة، وتحويل "تعتيم الشمس" إلى سلعة احتكارية.

ولا تقتصر الهيمنة على المال والسلاح، بل تمتد إلى احتكار تقنيات التحول الأخضر وبراءات اختراعها، لتباع لاحقًا لدول الجنوب بأسعار باهظة. والأدهى من ذلك أن القوى الكبرى تدير حرب استخبارات صامتة عبر اتفاقيات سرية لعرقلة أي إجماع أممي يحظر العبث بالأجواء، وهو ما رصدته عدة تقارير لمراصد هندسة المناخ.

هكذا تتقاطع مصالح الرأسمالية المناخية مع طموحات الهيمنة الجيوسياسية، لتجد الدول النامية، والعالم العربي خصوصًا، نفسها في مواجهة سوق استهلاكية استبدادية، ومسرح لتوازنات الردع الخفي، تُفرض فيه حلول تقنية صُممت خصيصًا لحماية اقتصاد الشمال ومراكز ثروته، بينما تدفع شعوب الجنوب فاتورة تهميشها مرتين: مرة عبر أضرار المناخ المدمرة، ومرة أخرى عبر ابتزازها بتمويل حلول من صنع جلاديها.

بناء دبلوماسية مناخية سيادية

إن مواجهة "ديكتاتورية الطقس" وعسكرة الغلاف الجوي لا يمكن أن تقتصر على الاحتجاج الدبلوماسي العابر، أو استجداء العدالة من عواصم الشمال، أو تسجيل المواقف في مؤتمرات الأطراف، بل تتطلب ثورة استراتيجية جذرية في وعي دول الجنوب.

فلسفيًا، تسقط هذه التقنيات الأحادية مفهوم "السيادة الكلاسيكية" المرتبط بالحدود الترابية الضيقة، لتصبح سيادة الدول الحقيقية مستمدة اليوم من قدرتها على حماية هوائها، ومجالها الحيوي، ومواسم أمطارها.

وسياسيًا، يفرض هذا الواقع المظلم ضرورة عاجلة لصياغة تكتل عربي – أفريقي موحد وصلب في المحافل الدولية، يرفع راية الرفض القاطع لأي تجارب هندسة جيولوجية، ويطالب بمعاهدة دولية صارمة وملزمة تحظر "تعتيم الشمس"، وتعتبره جريمة عدوان بيئي ترقى إلى مصاف أسلحة الدمار الشامل.

بدون ذلك، لا يمكن لأي موقف تفاوضي في عالم اليوم أن يكشر عن أنيابه الحقيقية، أو يفرض هيبته، دون الانتقال الحاسم من موقع "الاستهلاك العاجز للتقنية" إلى موقع "الامتلاك المعرفي والسيادي".

إن حماية الأمن القومي المستقبلي للعالم العربي وأفريقيا تقتضي ضخ استثمارات ضخمة وممنهجة في قطاع البحث العلمي الوطني والإقليمي، لإنشاء شبكات رصد ومحاكاة مناخية متطورة، قادرة على كشف أي تعديلات أجوائية خفية، وتفكيك خوارزمياتها قبل وقوع الكارثة.

ومن ثم، فهي معركة وعي وجودية تقتضي إقامة جدار صدٍّ مشترك، ودبلوماسية علمية سيادية تربط شراكات الكبار بمدى احترامهم لأمن الجنوب.

إن البشرية تقف اليوم على مفترق طرق تاريخي؛ فإما أن تبني منطقتنا جدار دفاعها المعرفي والدبلوماسي لحماية سمائها ومقدرات أبنائها، وإما أن ترضخ لحقبة الاستعمار المناخي القادم، حيث يُباع ضوء الشمس، ويُشترى هواء الأجيال القادمة في أسواق الإكراه الجيوسياسي.

أشعة الشمس تتحول إلى سلاح في حروب الكبار

تهديدات وجودية تواجه العالم العربي وأفريقيا

ردّ السعودية... وانكشاف العراق

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

كشفت إيران العجز العراقي. جاء ذلك بعدما ذهبت "الجمهوريّة الإسلاميّة" الإيرانية بعيدا في اعتداءاتها على جيرانها البعيدين منهم والقريبين. يدل على مدى افلاسها كنظام قام في العام 1979 على فكرة "تصدير الثورة"، من جهة وعلى عدم قدرة أي دولة من دول المنطقة على الوثوق بها من جهة أخرى.

لم يكن الردّ السعودي الذي تمثّل في ضرب مواقع لـ"الحشد الشعبي" في العراق سوى ردّ فعل طبيعي على انكشاف مدى عجز الحكومة العراقيّة عن السيطرة على البلد وقرار السلم والحرب فيه.

نفّذت إيران اعتداءاتها مباشرة، أو بالواسطة عبر ما تمتلكه من أوراق إقليمية، خصوصا العراق الذي تسعى يوميا إلى إثبات أنّه لا يزال تحت هيمنتها.

تعطي الاعتداءات التي استهدفت المملكة العربيّة السعودية والكويت والمملكة الأردنيّة الهاشمية انطلاقا من الأراضي العراقية فكرة عن هشاشة الوضع في بلد عاجز عن استعادة توازنه. أظهر الردّ السعودي الذي استهدف مواقع لميليشيات "الحشد الشعبي"، أنّ الحرب في المنطقة دخلت مرحلة جديدة بعدما قررت السعودية القول بالفم الملآن أنّها غير مستعدة للخضوع للابتزاز الإيراني إلى ما لا نهاية... وأنّ للصبر حدودا.

الحرب في المنطقة دخلت مرحلة جديدة بعدما قررت السعودية القول بالفم الملآن أنّها غير مستعدة للخضوع للابتزاز الإيراني إلى ما لا نهاية... وأنّ للصبر حدودا

تستخدم "الجمهوريّة الإسلاميّة" حاليا كلّ أوراقها المتوافرة من أجل التصعيد في الحرب التي تخوضها مع الولايات المتحدة. ليس في استطاعتها الاعتراف بأنّها ليست قوة عظمى وبأنّ عليها التوصّل إلى صيغة تفاهم مع إدارة دونالد ترامب تجعل منها دولة طبيعية وليس قوّة مهيمنة تفرض شروطها على الآخرين مستخدمة العراق واليمن ولبنان.

يصعب على "الجمهوريّة الإسلاميّة" الاعتراف بأنّ التصعيد لن يفيدها في شيء. أكثر من ذلك، إنّ هذا التصعيد يكشف حقيقة الوضع العراقي، أي أنّ العراق لا يستطيع أن يكون خارج دائرة السيطرة الإيرانية... وأنّ حكومة علي الزيدي ليست سوى امتداد لحكومة محمّد شيّاع السوداني. لا تستطيع ذلك على الرغم من كل ما تبذله في هذا المجال، بما في ذلك تحديد موعد للانتهاء من السلاح الذي لا تسيطر عليه الدولة.

زار الزيدي واشنطن حديثا. أغدق عليه دونالد ترامب كلّ أنواع المديح عندما استقبله في المكتب البيضاوي. كانت الحاجة إلى أيام قليلة ليتبيّن أن الرهان العراقي للمقيم في البيت الأبيض ليس في مكانه وأن ليس في استطاعة الزيدي تنظيف العراق من النفوذ المباشر لإيران.

في النهاية، صحيح أن الزيدي شنّ حملة شبه ناجحة على الفاسدين في العراق، لكن الصحيح أيضا أن هذه الحملة لم تصل إلى الرؤوس الحقيقية التي تغطي نظاما فاسدا نشأ في العام 2003 نتيجة تسليم إدارة جورج بوش الابن العراق إلى إيران على صحن من فضّة.

يوجد ارتباط واضح بين الفساد في العراق والدور الذي تلعبه إيران في هذا البلد، خصوصا أن الفساد لا يستخدم في تمويل الميليشيات المذهبية العراقية التابعة لـ"الحرس الثوري" فحسب، بل أنّه يمول خزينة "الجمهوريّة الإسلاميّة" وأدواتها في المنطقة أيضا.

ليس كافيا قول دونالد ترامب أننا "سنلقن إيران درسا قاسيا وندرس شن ضربات تستهدف وكلاءها". مثل هذا الكلام يبقى كلاما جميلا، على الرغم من توجيه ضربات أميركيّة جديدة لإيران، في غياب موقف واضح من موضوع موقع العراق. يتمثل مثل هذا الموقف، المطلوب أميركيا، في الاعتراف، من دون مواربة، بأنّ البلد لا يزال تحت السيطرة الإيرانية من جهة وأنّه خطر على جيرانه من جهة أخرى. توجد قواعد لـ"الحرس الثوري" على حدود العراق والأردن وحتّى سوريا. إلى ذلك إنّ مصدرمعظم المسيرات التي اطلقتها إيران في اتجاه الكويت جاءت الأراضي العراقية.

يظلّ أخطر ما في الأمر أنّ الاعتداءات الإيرانيّة على السعوديّة، عن طريق العراق، لم تكشف تقصير حكومة علي الزيدي فقط. كشفت هذه الاعتداءات أن "الجمهوريّة الإسلاميّة" لا تحترم الاتفاقات التي توقعها مع الدول الأخرى. يشمل ذلك الاتفاق الذي وقعته السعودية مع إيران في بكين في العام 2023. لم تكتف إيران بخرق هذا الاتفاق عبر الحوثيين في اليمن، بل عمدت إلى تأكيد أن العراق في جيبها. أكثر من ذلك، تبدو "الجمهوريّة الإسلاميّة" مستعدّة لاستخدام العراق في الحرب التي تشنها على دول مجلس التعاون والأردن.

لا يفيد كلام دونالد ترامب عن أنّ الهجمات التي استهدفت "الحشد الشعبي" في العراق والتي كانت بالتعاون بين السعوديّة والقيادة المركزية الأميركية "جاءت بتنسيق مع الحكومة العراقية". يبقى مثل هذا الكلام تعاميا عن واقع لا مفرّ منه. يختزل هذا الواقع سؤال في غاية البساطة: أين موقع العراق في المعادلة الإقليمية وهل يستطيع أن يكون أكثر من جرم يدور في الفلك الإيراني؟

المؤسف أنّ بحث علي الزيدي عن توازن بين علاقة حكومته بإيران من جهة ودول الجوار العربية من جهة أخرى لم يكن بحثا جدّيا. اضطر رئيس الحكومة العراقيّة إلى الإعلان عن تأجيل زيارته للرياض، أقلّه في الوقت الحاضر. إنّه تأجيل منطقي في انتظار معرفة موقع العراق في المعادلة الإقليمية وهل وارد خروج البلد من الهيمنة الإيرانية...

يرمز "الحشد الشعبي" الذي يضم مجموعة من الميليشيات إلى هذه الهيمنة التي لاتزال مستمرّة منذ 2003. إن رواتب عناصر الميليشيات تأتي من موازنة الدولة العراقية. لا ينفع كلام ترامب عن "تنسيق" مع حكومة الزيدي في شيء، بل هو هرب من السؤال الأساسي المتعلق برهانه على العراق وهو رهان لا فائدة منه ما دام سلاح الميليشيات العراقية صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في بلد يسرح فيه المستشارون العسكريون الإيرانيون ويمرحون...

سلاح الميليشيات العراقية صاحب الكلمة الأولى

خمس سنوات تكفي... الليبيون يسحبون الثقة من حكومة الدبيبة

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

لم تكن الحرارة المرتفعة التي خيمت على طرابلس ومدن الغرب الليبي هذا الصيف هي وحدها ما أشعل الشوارع. مع ساعات الانقطاع الطويلة للكهرباء، وتعطل شبكات المياه، وتراجع الخدمات الأساسية، لم يعد الغضب الشعبي مجرد رد فعل على أزمة معيشية عابرة، بل تحول إلى تعبير سياسي عن أزمة أعمق بكثير. فحين يهتف المحتجون ضد الحكومة، ويغلقون الطرق، ويقترب غضبهم من مؤسسات الدولة ومراكز القرار الاقتصادي، فإن الرسالة لم تعد تتعلق بتحسين خدمة عامة، وإنما بمساءلة السلطة نفسها عن حصيلة خمس سنوات كاملة من الحكم.

في الدول التي تعيش انتقالًا سياسيًا طويلًا، تكون الخدمات العامة غالبًا أول ضحايا الانقسام، لكنها تتحول أيضًا إلى المقياس الأكثر قسوة لشرعية الحكومات. فالشرعية لا تُستمد من الاعتراف الدولي وحده، ولا من الاتفاقات السياسية التي تنتجها العواصم الأجنبية، بل من قدرة السلطة على الوفاء بوظيفتها الأساسية: إدارة الدولة وتأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطنين. وعندما تفشل الحكومة في ذلك، تتحول أزمة الكهرباء إلى أزمة ثقة، ويتحول انقطاع المياه إلى استفتاء يومي على كفاءة النظام السياسي بأكمله.

هذا ما تبدو ليبيا وكأنها تعيشه اليوم. فالمظاهرات التي انطلقت تحت ضغط الانهيار الخدمي لم تلبث أن تجاوزت المطالب المعيشية لتطرح سؤالًا أكثر جوهرية: ماذا بقي من حكومة كان يفترض أن تكون انتقالية، بعد أن أمضت خمس سنوات في السلطة من دون أن تحقق الهدف الذي جاءت من أجله؟

حين تشكلت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة مطلع عام 2021، لم تُقدَّم باعتبارها مشروعًا سياسيًا طويل الأمد، بل باعتبارها جسرًا مؤقتًا يعبر بليبيا من مرحلة الانقسام إلى مرحلة الدولة. كانت مهمتها محددة وواضحة: توحيد المؤسسات، تهيئة البيئة الأمنية، تنظيم الانتخابات، وإنهاء المرحلة الانتقالية التي استنزفت البلاد منذ سقوط نظام معمر القذافي.

الليبيون خرجوا إلى الشوارع بعد خمس سنوات من حكم الدبيبة معتبرين أن أزمة الكهرباء والمياه تحولت إلى أزمة ثقة سياسية تهدد شرعية الحكومة

آنذاك، استقبل كثير من الليبيين تلك الحكومة بقدر من التفاؤل الحذر. فقد كانت البلاد خارجة من سنوات من المواجهات العسكرية، وكان وقف إطلاق النار قد فتح نافذة نادرة لإعادة ترتيب المشهد الداخلي. وبدا أن المجتمع الدولي، كما القوى الليبية الرئيسية، قد توصل إلى قناعة بأن استمرار الانقسام أخطر من تقديم فرصة جديدة لتوحيد مؤسسات الدولة.

لكن ما بدا فرصة تاريخية تحول تدريجيًا إلى صورة أخرى من صور الأزمة الليبية المزمنة. فالانتخابات التي كانت تمثل جوهر خريطة الطريق لم تُجرَ، والمؤسسات بقيت منقسمة، والملف الأمني ظل رهينة توازنات معقدة بين التشكيلات المسلحة، بينما تحولت الحكومة المؤقتة، بمرور الوقت، إلى سلطة تمارس صلاحياتها في ظل شرعية سياسية موضع نزاع.

ولعل المفارقة الأبرز أن الحكومة التي جاءت لإنهاء المرحلة الانتقالية أصبحت، في نظر كثير من منتقديها، أحد أسباب استمرارها. فكل تأجيل جديد للاستحقاقات السياسية، وكل تعثر في مسار توحيد المؤسسات، كان يضيف طبقة جديدة من الشكوك حول مستقبل العملية السياسية برمتها. ومع مرور الوقت، لم يعد الجدل يدور حول أداء الحكومة فقط، بل حول الأساس الذي تستند إليه في الاستمرار.

لكن تحميل المسؤولية للحكومة وحدها لا يكفي لفهم الأزمة الليبية. فالدبيبة لم يعمل في فراغ سياسي، بل في بيئة تتقاطع فيها سلطات متنافسة، ومؤسسات منقسمة، وتدخلات خارجية، وشبكات مصالح اقتصادية وأمنية تراكمت على مدى أكثر من عقد. غير أن تعقيد البيئة السياسية لا يعفي أي حكومة من المسؤولية عن نتائج أدائها، خصوصًا إذا امتد بقاؤها سنوات عدة تجاوزت الإطار الزمني الذي أنشئت من أجله.

وهنا يبرز السؤال الذي يطرحه الشارع الليبي اليوم بصيغة مختلفة: إذا كانت الحكومة قد مُنحت الوقت، والموارد، والاعتراف الدولي، فما الذي تحقق من الوعود التي رفعتها عند تشكيلها؟ وهل كان تعثر المرحلة الانتقالية نتيجة ظروف خارجة عن إرادتها، أم أن الحكومة أصبحت، هي الأخرى، جزءًا من منظومة تستفيد من بقاء الوضع كما هو؟

هذه الأسئلة هي التي تمنح الاحتجاجات الأخيرة معناها السياسي الحقيقي. فهي لا تعكس فقط سخطا على انقطاع الكهرباء أو نقص المياه، بل تشير إلى تآكل تدريجي في الثقة بين المجتمع والسلطة. وعندما يصل المواطن إلى قناعة بأن المشكلة لم تعد في الخدمة، وإنما في طريقة إدارة الدولة نفسها، فإن الاحتجاج يتجاوز حدود المطلب الاجتماعي ليصبح حكمًا سياسيًا على تجربة حكم كاملة.

لكن الأزمة الليبية لا يمكن اختزالها في حكومة أخفقت في إدارة الخدمات العامة، ولا في رئيس وزراء أخفق في تنفيذ وعوده. فالأزمات الخدمية ليست سوى السطح المرئي لمعادلة أكثر تعقيدًا، تشكلت على مدى سنوات من التداخل بين السلطة السياسية، والقوة المسلحة، وشبكات المصالح الاقتصادية. وما كشفته الاحتجاجات الأخيرة هو أن هذه المعادلة بلغت حدودها القصوى، ولم تعد قادرة على إنتاج الحد الأدنى من الاستقرار الذي بررت وجودها باسمه.

منذ وصول حكومة الوحدة الوطنية إلى السلطة، كان واضحًا أن الملف الأمني سيكون الاختبار الأصعب أمامها. فقد ورثت دولة تتنازعها عشرات التشكيلات المسلحة، لكل منها مناطق نفوذها ومصادر تمويلها وتحالفاتها المحلية والخارجية. وكان الوعد الأساسي يتمثل في دمج هذه التشكيلات داخل مؤسسات الدولة، وإعادة احتكار السلطة لاستخدام القوة، وهو الشرط الذي لا تقوم أي دولة حديثة من دونه.

غير أن ما حدث سار في اتجاه مختلف. فبدل أن تنجح الدولة في استيعاب السلاح، بدا في كثير من الأحيان أن السلاح هو الذي أعاد تشكيل الدولة وفق توازناته. ولم يعد السؤال: كيف يمكن إنهاء نفوذ الجماعات المسلحة؟ بل كيف يمكن التعايش معها، وإدارة العلاقة معها، وضمان عدم تحولها إلى مصدر تهديد مباشر للحكومة.

هذه المقاربة قد تكون جنبت العاصمة جولات جديدة من المواجهات في بعض المراحل، لكنها حملت كلفة سياسية ومؤسسية مرتفعة. فعندما تصبح القوة المسلحة عنصرًا دائمًا في معادلة الحكم، تتحول القرارات السياسية إلى نتاج موازين القوى أكثر من كونها تعبيرًا عن سلطة المؤسسات. ومع مرور الوقت، يتراجع مفهوم الدولة باعتبارها المرجعية الوحيدة، لتحل محله شبكة معقدة من التفاهمات المؤقتة بين الفاعلين المسلحين والسياسيين.

ولم يقتصر أثر هذه المعادلة على الجانب الأمني. فقد نشأ، بالتوازي معها، اقتصاد سياسي كامل يقوم على توزيع النفوذ والمنافع. ففي الدول التي تطول فيها المراحل الانتقالية، لا يقتصر الصراع على السلطة، بل يمتد إلى الموارد التي تتيحها تلك السلطة. وهكذا أصبحت السيطرة على بعض المنافذ، والمؤسسات، ومسارات الإنفاق العام، جزءًا من منظومة النفوذ، بما يجعل استمرار الوضع القائم أكثر ربحية لبعض الأطراف من إنهائه.

في هذه البيئة، لم يعد النفط مجرد مورد اقتصادي، بل أصبح العمود الفقري للصراع السياسي. فليبيا، التي تنتج نحو مليون وأربعمائة ألف برميل من النفط يوميًا في الظروف المستقرة، تمتلك من الموارد ما يكفي نظريًا لتوفير خدمات عامة بمستويات أفضل كثيرًا مما يعيشه المواطن. لكن المفارقة أن الدولة الغنية بالنفط لم تنجح في ترجمة هذه الثروة إلى بنية تحتية مستقرة أو خدمات مستدامة.

ولا يعود ذلك إلى نقص الموارد بقدر ما يرتبط بطبيعة إدارتها. فعندما تنشغل السلطة بإدارة التوازنات السياسية والأمنية أكثر من انشغالها بإدارة التنمية، تصبح الإيرادات وسيلة للحفاظ على الاستقرار السياسي قصير المدى، لا أداة لبناء مؤسسات قادرة على تلبية احتياجات المجتمع. وهكذا تدخل الدولة في حلقة مفرغة: موارد كبيرة، وإنفاق مرتفع، لكن نتائج محدودة على حياة المواطنين.

ولذلك، لم يكن مستغربًا أن تتحول الكهرباء إلى القضية الأكثر حساسية في الشارع الليبي. فالكهرباء ليست مجرد خدمة، بل مؤشر على قدرة الدولة على القيام بوظيفتها الأساسية. وكلما طالت ساعات الانقطاع، ترسخت لدى المواطنين قناعة بأن الخلل لم يعد فنيًا أو موسميًا، بل أصبح بنيويًا، يعكس أزمة إدارة وحوكمة أكثر مما يعكس أزمة إنتاج.

والأمر نفسه ينطبق على المياه، والاتصالات، والنقل، وسائر الخدمات العامة. فحين تتكرر الأزمات نفسها عامًا بعد عام، في بلد يمتلك موارد طبيعية ضخمة، تتراجع قدرة الخطاب الرسمي على إقناع الناس بأن المشكلة مؤقتة أو خارجة عن السيطرة. ويبدأ السؤال بالانتقال من "لماذا انقطعت الكهرباء؟" إلى "لماذا عجزت الدولة، بعد كل هذه السنوات، عن بناء منظومة تمنع تكرار الأزمة؟"

البقاء في السلطة ليس مرادفًا للنجاح

الاحتجاجات الأخيرة تكشف أن المشكلة لم تعد خدمية فقط بل أزمة إدارة وحوكمة حيث يرى المواطنون أن استمرار الحكومة أصبح جزءًا من الأزمة لا الحل

هنا تحديدًا يبدأ التحول الأخطر في أي نظام سياسي. فالاحتجاجات التي تنطلق بسبب تدهور الخدمات يمكن احتواؤها بإجراءات إدارية أو مالية، أما الاحتجاجات التي تنطلق بسبب فقدان الثقة في قدرة السلطة على الإصلاح، فهي تعكس أزمة أعمق تمس شرعية الحكم نفسها. وعندما يصل المواطن إلى هذه المرحلة، يصبح تغيير الحكومة، في نظره، جزءًا من الحل، لا مجرد مطلب سياسي ترفعه النخب المتنافسة.

لقد أمضت حكومة عبدالحميد الدبيبة خمس سنوات في إدارة مرحلة كان يفترض أن تكون مؤقتة. وخلال هذه السنوات، تمكنت من البقاء رغم تبدل المواقف الإقليمية، وتعقيدات المشهد الداخلي، واستمرار الانقسام المؤسسي. لكن البقاء في السلطة ليس مرادفًا للنجاح في إدارة الدولة. فالحكومات تُقاس في نهاية المطاف بقدرتها على تحويل الوقت الذي مُنح لها إلى إنجازات ملموسة، لا بمجرد استمرارها في ممارسة السلطة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2026/08/03
السنة 49 العدد 13877

اختياراته الفنية جعلت من الشخصيات المهمشة والقلقة مرآة لتحولات المجتمع المغربي

أنس الباز..
ممثل الهامش والإنسان المأزوم في السينما المغربية

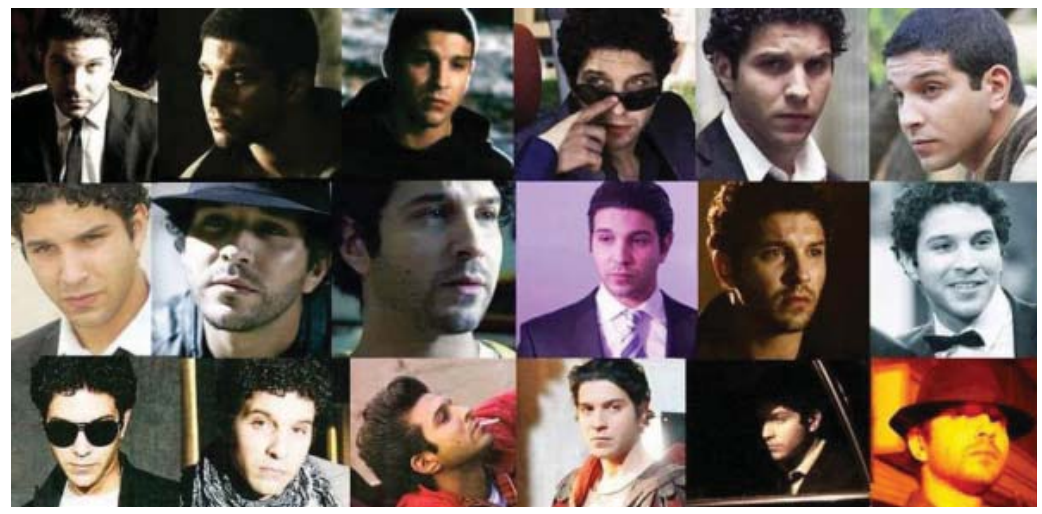

تشخيص قوي في دهاليز سينما الواقع

منذ بروزه اللافت في فيلم «كازانيكرا»، رسخ أنس الباز حضوره باعتباره ممثلا يراهن على الأداء الهادئ، والاشتغال على التفاصيل النفسية، وتقديم شخصيات تنتمي إلى الواقع المغربي، لكنها تتجاوز خصوصيتها المحلية لتطرح أسئلة إنسانية أكثر اتساعًا. ومع انتقاله إلى أعمال دولية، حافظ على هذا الخيار الفني، مقدمًا صورة مختلفة للشخصية المغربية والعربية.

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

عرفت السينما المغربية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة جعلتها تنتقل من التعبير عن قضايا المجتمع إلى مساءلة الإنسان المغربي في مختلف أبعاده النفسية والاجتماعية والثقافية. فقد أصبحت الشخصيات السينمائية مرآة للتحولات التي يعيشها المغرب المعاصر، بما يحمله من تناقضات بين الحداثة والتقاليد، وبين تطلعات الشباب وضغوط الواقع الاجتماعي.

في هذا السياق، برز عدد من الممثلين الذين لم يكتفوا بتجسيد الأدوار، وإنما ساهموا في بناء صورة جديدة للإنسان المغربي داخل السينما الوطنية والعالمية، ومن بينهم الممثل أنس الباز الذي استطاع من خلال اختياراته الفنية أن يعكس قضايا الهامش والأزمات الفردية وصراعات الهوية.

بدأ الباز مساره خارج المغرب، حيث انتقل إلى فرنسا لمتابعة دراسته في مجال التجارة، قبل أن يقرر تغيير اتجاهه نحو التمثيل. تلقى تكوينا في التمثيل ببرنامج كور فلوران في باريس، وشارك في عدد من الأفلام القصيرة قبل أن يحصل على فرصته الأبرز في السينما المغربية، من خلال فيلم «كازانيكرا» عام 2008.

وواصل مسيرته من خلال أعمال سينمائية وتلفزيونية متنوعة، فشارك في أفلام مثل «براق» لمحمد مفتكر، و«عدوى» لستيفن سودربرغ، و«نصف السماء» لعبد القادر لقطع، كما ظهر في أعمال تلفزيونية مغربية وفرنسية من بينها «ساعة في الجحيم» و«مقطوع من شجرة» و«مومو عينيا». تميز باختياراته المتنوعة التي جمع فيها بين أدوار درامية وشخصيات مختلفة، ما جعله من الأسماء المعروفة في المشهد الفني المغربي.

شخصيات دون مبالغة

انطلاقا من مساره الذي يجمع بين التكوين الفني خارج المغرب والانتماء العميق للواقع المغربي، يطرح حضور أنس الباز سؤالاً حول دور الممثل المغربي في نقل تحولات المجتمع وصناعة صورة جديدة للمغرب عبر الشاشة: إلى أي حد استطاع أنس الباز، من خلال أدواره السينمائية والتلفزيونية، أن يجسد قلق الإنسان المغربي المعاصر وأن يساهم في تجاوز الصور النمطية عن الشخصية المغربية داخل السينما المحلية والعالمية؟

انطلق أنس الباز في عالم السينما من خلال فيلم «كازانيكرا»، حينما جسد شخصية كريم، الشاب الذي يتنقل بين أزقة الدار البيضاء المظلمة محاصراً بالفقر والعنف والبحث اليائس عن مكان في مجتمع لا يرحم. إذ يبني الممثل شخصيته على العصبية والعدوانية المكبوتة، ما جعل الجمهور يتعاطف مع هذا الرجل الذي يبدو في ظاهره قاسياً ومتمرداً. حصد هذا الدور جوائز أفضل ممثل في مهرجانات دبي وبروكسل ومسقط، وحوّل الباز من ممثل ناشئ إلى نجم قادر على حمل فيلم كامل على عاتقه.

وتطور أداء أنس الباز في فيلم «بورن آوت» عام 2017، حينما قدم شخصية جاد الرجل الذي ينهار تحت وطأة الضغوط الاجتماعية والنفسية. انتقل الممثل من العنف الخارجي الصاخب إلى الانهيار الداخلي الهادئ، معتمداً على الصمت والتعابير الدقيقة أكثر من الحوارات الطويلة. فكشف هذا الدور عن نضج فني واضح، إذ يصور أزمة الرجل المغربي المعاصر أمام توقعات المجتمع والعمل والعائلة بطريقة أكثر عمقاً وواقعية.

وتوسع حضور أنس الباز خارج الحدود المغربية من خلال مشاركته في أعمال دولية مهمة حينما ظهر في فيلم «Contagion» لستيفن سودربرغ عام 2011 بدور ثانوي لكنه لافت، ثم شارك في فيلم «Queen of the Desert» لفيرنر هرتزوغ و«The Forgiven» و«The Unknown Saint»، وقدم في هذه الأعمال شخصيات ذات خلفية عربية أو مغاربية بعيداً عن الصور النمطية المعتادة، فجعل الرجل المغربي أو العربي متعدد الأبعاد يحمل صراعات داخلية إنسانية عوض أن يكون ضحية أو شخصية غامضة.

اختار أنس الباز في معظم أدواره الشخصيات المأزومة والرجال الذين يعيشون على الهامش أو يواجهون أزمات أخلاقية ونفسية قاسية. إذ يستغل حضوره الجسدي القوي ونظرته الحادة ليخلق توازناً دقيقاً بين القوة والهشاشة، سواء في المسلسلات المغربية مثل «مومو عينيا» و«هاينة» أو في الأعمال الفرنسية، ظل يحافظ على واقعية الأداء دون مبالغة درامية، وهذا جعل شخصياته تبدو قريبة من الواقع ومؤثرة في الوقت نفسه.

ظهر في «براق» دور زيد الذي يحمل بعداً رمزياً وروحياً، بينما قدم في «كان يا مكان» شخصية حكيم التي تمزج بين الكوميديا والدراما الشعبية. واستمر في أعمال أخرى مثل «نصف السماء» حينما لعب دور عبداللطيف اللعبي، وفي «طاكسي بيض» وغيرها من الأفلام التي تتنوع بين الواقعية الاجتماعية والدراما الإنسانية.

حرص الباز في هذه الأدوار على تجنب المبالغة، فجعل شخصياته تبدو قريبة من الشارع المغربي بتناقضاته وآلامه اليومية، وعزز مكانته كممثل قادر على التنقل بين الأنواع السينمائية المختلفة دون أن يفقد صدقيته.

وجسد أنس الباز في فيلم «الدار البيضاء/ داكار» عام 2025 دور علي المهندس المعماري المغربي، وربط من خلاله بين مدينتي الدار البيضاء وداكار في عمل درامي ومغامر من إخراج أحمد بولان، فأدى شخصية مثقفة ومتأثرة بالهوية الأفريقية المشتركة، وقد وصف النقاد أداءه بالقوة والتأثير العاطفي.

كما شارك في فيلم «ابن آشور» عام 2025 ضمن طاقم دولي من إخراج فرانك جيلبرت، وتناول العمل التجربة الآشورية الحديثة والتاريخ المعاصر، فوسع حضوره السينمائي خارج الإطار المغربي التقليدي وأظهر قدرته على الاندماج في سياقات ثقافية مختلفة.

> من «كازانيكرا» إلى التجارب الدولية.. مسار فني يراهن على الصمت والتفاصيل لصناعة شخصيات مغربية تتجاوز الصور النمطية

أعمال تلفزيونية

شارك أنس الباز في مسلسل «محبوبي» عام 2024 كأحد الوجوه الرئيسية ضمن سلسلة حلقات مستقلة دارت أحداثها حول قصص الحب والعلاقات العاطفية المختلفة، وشارك إلى جانب جلال قريوا وزهير الزاير وغيثة الجزولي وندى البلقاسمي وصلاح الدين بنموسى، فقدم أداءً واقعياً هادئاً عكس فيه تقلبات المشاعر الإنسانية وتنوع الشخصيات من حلقة إلى أخرى.

أما في مسلسل «أنا وأنت» عام 2025 فقد قدم دورا أساسيا في دراما عاطفية واجتماعية من إخراج ندى الشرقاوي، وتعاون مع الممثلة سلمى صلاح الدين، فكشف من خلال شخصيته عن تعقيدات العلاقات الثنائية والصراعات الداخلية التي تواجه الأفراد في المجتمع المغربي المعاصر.

وساهم أنس الباز في مسلسل «أنا حرة» عام 2025 بدور بارز ضمن عمل درامي طويل عرض على قناة إم بي سي 5، وتناول قضية العنف ضد المرأة وحقوقها ومحاولات التحرر، فدعم قصة نور التي سعت للحصول على الطلاق وحضانة ابنتها، ونجح في تجسيد جانب من الشخصية التي تحيط بهذه المعاناة الاجتماعية الحساسة بعمق وصدق.

السينما هي الأقرب

تعتمد تركيبة أنس الباز الأدائية على الاشتغال على البعد الوجداني للشخصية، مع جعل الصمت والنظرات وحركة الجسد أدوات تعبير أساسية إلى جانب الحوار. ويتقن الممثل الاشتغال على الإيحاء، وعلى ما تنقله تعابير الوجه والتغيرات الطفيفة في الملامح من مشاعر وصراعات ذاتية.

ويحتاج هذا النوع من الأداء إلى لغة بصرية قادرة على التقاط التفاصيل الدقيقة، عبر اللقطات القريبة، والإضاءة التي تبرز الانفعالات، والإيقاع الهادئ الذي يمنح المتلقي فرصة لقراءة ما يدور داخل الشخصية. ولهذا تبدو السينما أكثر قدرة على استيعاب هذا الأسلوب، لأنها تعتمد على الصورة بوصفها حاملاً رئيسياً للمعنى، وتمنح اللحظات الصامتة مساحة كافية لبناء الإحساس الدرامي.

في المقابل، يميل التلفزيون، خاصة في الأعمال ذات الإيقاع السريع، إلى تقديم المعلومات بواسطة الحوار المباشر وتسريع وتيرة الأحداث، الأمر الذي يحد من حضور تلك التفاصيل الدقيقة التي يقوم عليها أداء أنس الباز، ويجعل جانباً من ثراء أدائه أقل وضوحاً أمام المشاهد.

وتبرز ملاءمة أسلوب أنس الباز للسينما في الطريقة التي يشيّد بها الشخصية من داخلها، فلا يقدم الانفعالات دفعة واحدة، وإنما يتركها تتشكل تدريجياً مع تطور الأحداث، فيرسم مساراً وجدانياً متماسكاً يتجسد في تصرفات الشخصية ونظراتها وإيقاع حركتها. ويمنح هذا الأسلوب الشخصية قدراً أكبر من المصداقية والواقعية، لأن المشاهد يكتشف تحولاتها تدريجياً عوض تلقيها في صورة تصريحات أو انفعالات مباشرة.

وتوفر الشاشة الكبيرة البيئة الأنسب لهذا النوع من الأداء، لما تتيحه من تركيز بصري على التفاصيل الدقيقة، إضافة إلى قدرتها على توظيف الزمن السينمائي لخدمة تطور الشخصية. في المقابل، تفرض الدراما التلفزيونية، بحكم بنيتها القائمة على تعدد الحلقات والحاجة إلى الحفاظ على انتباه الجمهور بصورة مستمرة، إيقاعاً أسرع وحضوراً حوارياً أكبر، وهو ما يدفع الممثل في كثير من الأحيان إلى التعبير عن دوافع الشخصية وانفعالاتها بصورة مباشرة. لذلك يجد أسلوب أنس الباز في السينما مجالاً أوسع لإبراز خصوصيته الفنية، فتغدو الإيماءة والصمت والنظرة عناصر درامية تحمل قسطاً كبيراً من الدلالة، عوض أن تكون وسائل مرافقة للحوار.

جيل دولوز في القرن الحادي والعشرين.. الفلسفة في مواجهة الرأسمالية الخوارزمية

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

لم يكن كبار الفلاسفة أبناءً مطيعين لعصورهم، بل كانوا، في الغالب، أصحاب رؤى تجاوزت المألوف وفتحت آفاقًا جديدة للتفكير في الإنسان والمجتمع والسلطة. ومن هذا المنطلق، ظل الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز (1925 – 1995) واحدًا من أبرز المفكرين الذين رفضوا الأنساق الفكرية المغلقة، وجعلوا من الاختلاف والتعدد والصيرورة مرتكزات لمشروع فلسفي ما يزال يحتفظ بحيويته وقدرته على استشراف المستقبل، رغم مرور عقود على تشكله.

وفي هذا السياق، يأتي كتاب «جيل دولوز في القرن الحادي والعشرين: من فلسفة الاختلاف إلى سياسة التحرر»، للباحث والمفكر نصر الدين بوشقيف، الصادر سنة 2026 عن دار سامح للنشر، بوصفه محاولة جادة لإعادة قراءة المشروع الدولوزي في ضوء التحولات السياسية والثقافية والتكنولوجية التي يشهدها العالم المعاصر.

فيلسوف الابتكار والخلق

لا يكتفي الكتاب بعرض أفكار دولوز أو تلخيصها، بل يسعى إلى إعادة تفعيلها في سياق أسئلة الحاضر، انطلاقًا من قناعة مفادها أن الفلسفة الحية هي التي تظل قادرة على إنتاج المعنى ومساءلة الواقع.

ولعل مقولة ميشيل فوكو الشهيرة: «ربما سيكون القرن الحادي والعشرون دولوزيًا» تبدو اليوم أكثر راهنية من أي وقت مضى. فالعالم الذي نعيشه، بما يتسم به من تشظٍ وسيولة، وشبكات مترابطة، وتحولات متسارعة في أنماط السلطة والمعرفة، يقترب بصورة لافتة من المفاهيم التي صاغها دولوز، مثل الاختلاف، والصيرورة، والجذمور، وخطوط الهروب.

ويبرز بوشقيف دولوز بوصفه فيلسوفًا للخلق والابتكار، لا صاحب نسق مغلق. فالفلسفة، في نظره، ليست بحثًا عن حقيقة نهائية، أو بناءً لمنظومة ثابتة من المفاهيم، بل هي فعل لإنتاج المفاهيم وابتكار أدوات جديدة لفهم الواقع وتغييره. ومن هنا، تصبح وظيفة الفلسفة زعزعة المألوف، وفتح إمكانات جديدة للتفكير، بدل الاكتفاء بإعادة إنتاج الأفكار السائدة.

وينجح المؤلف في تقريب هذا المشروع الفلسفي إلى القارئ العربي بلغة تجمع بين الدقة الفكرية والمرونة الأدبية، متجنبًا التعقيد الاصطلاحي الذي يحيط عادة بكتابات جيل دولوز. كما لا يتعامل مع النصوص بوصفها مادة للشرح المدرسي، بل يحاورها ويربطها بإشكالات العصر، وهو ما يمنح الكتاب حيوية فكرية واضحة.

ويتوقف المؤلف عند مفهوم الاختلاف بوصفه جوهر الفلسفة الدولوزية. فقد اعتادت الفلسفة الغربية، منذ أفلاطون، البحث عن الهوية والوحدة والثبات، بينما جعل دولوز من الاختلاف أصلًا للوجود، ورأى أن الحياة ليست حالة مكتملة، بل صيرورة متواصلة لا تتوقف. ومن هذا المنظور، تغدو الحرية قدرة على ابتكار أشكال جديدة للحياة، لا مجرد الدفاع عن هويات جامدة أو انتماءات مغلقة.

ومن أكثر المفاهيم حضورًا في الكتاب مفهوم الجذمور، الذي صاغه دولوز مع شريكه الفكري فيليكس غواتاري. ويقوم هذا المفهوم على نقد النموذج الهرمي في التفكير، واقتراح نموذج شبكي مفتوح تتصل فيه العناصر بعضها ببعض، من دون مركز ثابت. ويرى بوشقيف أن هذا التصور يجد اليوم تجسيده الأوضح في عالم الشبكات الرقمية، حيث أصبحت العلاقات الإنسانية وتدفقات المعلومات أكثر تشعبًا وتعقيدًا.

غير أن المؤلف لا يحتفي بهذا الواقع الرقمي احتفاءً مطلقًا، بل يلفت إلى مفارقته الكبرى؛ فالشبكات التي وسعت إمكانات التواصل والإبداع تحولت، في الوقت نفسه، إلى أدوات للمراقبة والتوجيه وإعادة تشكيل الوعي. وهنا يستعيد فكر دولوز أهميته، لأنه يتيح قراءة نقدية للتحولات الرقمية، بعيدًا عن الانبهار بالتكنولوجيا أو رفضها، من خلال الكشف عن القوى الاقتصادية والسياسية التي تتحكم فيها.

وإلى جانب ذلك، يفرد بوشقيف مساحة مهمة لمفهوم الرغبة، الذي يمثل أحد أبرز مرتكزات المشروع المشترك بين دولوز وغواتاري. فالرغبة ليست، في تصورهما، نقصًا أو افتقارًا، بل طاقة للإنتاج والخلق، قادرة على ابتكار أشكال جديدة للحياة والعلاقات. ومن هنا، تصبح الرغبة قوة للتحرر، لا مجرد استجابة لحاجة أو تعبير عن غياب.

> نصر الدين بوشقيف يعيد قراءة فلسفة جيل دولوز بوصفها أداة لفهم التكنولوجيا والحرية وأشكال الهيمنة الجديدة

ويوظف المؤلف هذا المفهوم في قراءة الرأسمالية المعاصرة، التي لم تعد تكتفي بإنتاج السلع، بل أصبحت تنتج الرغبات نفسها، وتعيد توجيهها بما يخدم منطق السوق. ولذلك، فإن المقاومة، في التصور الدولوزي، تبدأ من تحرير الرغبة، واستعادة قدرة الإنسان على تخيل بدائل للعالم القائم، بدل الاستسلام لأنماط الاستهلاك والقيم التي تفرضها السوق.

ومن أبرز جوانب الكتاب ربطه بين فلسفة دولوز وقضايا الذكاء الاصطناعي والرأسمالية الخوارزمية. فالخوارزميات لم تعد مجرد أدوات تقنية، بل أصبحت تؤثر في تشكيل الإدراك، وتوجيه السلوك، وصناعة القرار. ومن هنا، يكتسب المشروع الدولوزي بعدًا استشرافيًا، لأنه يوفر أدوات مفهومية لفهم أنماط السلطة الجديدة التي تمارس نفوذها عبر البيانات والمنصات الرقمية، بدلًا من أدوات القمع التقليدية.

بين الفلسفة والأدب

لا يقتصر تميز هذا العمل على ثراء موضوعه، بل يمتد إلى أسلوبه الذي يجمع بين العمق الفلسفي واللغة الأدبية الرصينة، مما يجعل القراءة سلسة، من دون أن تفقد كثافتها الفكرية. كما ينجح المؤلف في الموازنة بين الوفاء للنصوص الأصلية والجرأة في تأويلها وربطها بقضايا العصر، وهو ما يمنح الكتاب قيمة خاصة داخل المشهد الفلسفي العربي.

فيلسوف نحتاجه لمواجهة أزمات القرن